

الأمين العام امام الدورة الثانية لأمانة العاصمة

المؤتمر حريص على تحقيق التوافق مع الأحزاب وعليهم ألا يجعلوا الحوار وسيلة للتنفيس الداخلي

قانون الصحافة يستهدف تحقيق انضباطية محكمة توازن بين مختلف الحقوق لجميع الأطراف



الميثاق - متابعات

حملت الكلمة التوجيهية التي القاها الاخ عبدالقادر باجمال الامين العام للمؤتمر الشعبي العام خلال ايامه لأعمال الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة والتي عقدت بقاعة الشوكاني بالعاصمة صنعاء خلال الفترة الماضية حملت العديد من المضامين الوطنية والتنظيمية التي حرص الامين العام على التطرق اليها ايضاحاً لمواقف المؤتمر ازاها وكذا تسليط الضوء على طبيعة الحراك القادم للمؤتمر حيث اكد الاخ الامين العام في كلمته ان الوضع السياسي الراهن الذي تعيشه البلاد يعد بالوضع المستقر بصفة عامة باستثناء بعض المنغصات التي حدثت في اطار محافظة صعده من جراء الاعمال الازمائية التي تقوم بها العناصر الحوثية، مشيراً في هذا الصدد إلى ان الوضع بات في حكم السيطرة ويان القوات المسلحة تقوم بواجبها الوطني في اجتثاث ظاهرة الارهاب والتطرف.

هذا الموضوع انه يتم بهدف اصلاح الأوضاع، وليس بهدف تحقيق عملية تطويرية وتحديثية للممارسة الديمقراطية. مشيراً في نفس الوقت الى قانون الصحافة مؤكداً ان هذا القانون مع الاحزاب ويان التطلع حول هذا الجانب يستهدف تحقيق انضباطية محكمة توازن بين مختلف الحقوق بين جميع اطراف العلاقة - الصحافة، والمتلقين واصحاب القضايا- وفي اطار اعلام حرفي وصحافة حرفية.

السلطة المحلية مؤكداً ان المؤتمر الشعبي العام يحرص على جعل كل شيء يتعلق بالقانون ينضج نضجاً كاملاً وبصورة يتم التعامل معها بواقعية وبدون معالفة واحراق للمراحل باعتبار اننا مقبلون على ثورة حقيقية في السلطة المشاركة، في الوقت الذي مازال مجتمعنا تغيب عنه مفاهيم الديمقراطية الحقيقية وشروطها. وعن التعديلات المنشودة لقانون الانتخابات أكد الاخ الامين العام في حديثه عن

وحول تعليقه عن قناعات احزاب المشترك حول اهداف ومضامين التعديلات الدستورية اوضح الاخ الامين العام ان هناك في الاحزاب والتنظيمات السياسية من لا يريدون انتخابات مجلس الشورى لحيثيات عدة عدم تقدم ابناء هذه الاحزاب الى الانتخابات الرئيسية كمرشحين او في الرغبة ان يكون هناك اشخاص بالتعيين في مجلس الشورى هذا وكان الاخ الامين العام قد تطرق في كلمته الى قانون

عديدة وياتنا في المؤتمر الشعبي العام ذي الافاق الواسعة والفكر الوسطي والمنتور لسنا تنظيمياً شمولياً وصنعياً تجاه الآراء والافكار وتجاه السياسة ويان لدى المؤتمر ديناميكية لا يدن ننقن ادارتها.. معتبراً تلك ميزة يتميز بها المؤتمر عن غيره تجعله دائماً قادراً على جعل الحراك المجتمعي حراكاً متفاعلاً مع جميع شرائحه وفتاته وجميع مدارسه الفكرية للوصول الى رؤية مستقبلية.

البيان الختامي للدورة الاعتيادية لاجتماع اللجنة الدائمة بأمانة العاصمة ٢٥-٢٩ إبريل ٢٠٠٧ الدعوة إلى مزيد من الاصطفاة الوطني في مواجهة التحديات التي تواجه الوطن

وتؤكد وقوفها مع رجال القوات المسلحة والأمن والسلطة المحلية في المحافظة في التعامل مع هذه العناصر التخريبية التي تحاول القضاء على مكتسبات الوطن وامنه واستقراره. تشييد اللجنة الدائمة بالخطوات الايجابية التي قطعتها القيادة السياسية على صعيد بلورة مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابي للمؤتمر على مستوى المجالس المحلية كما تدعم اللجنة الدائمة الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وحث المزيد من الاستثمارات التي تضمن تحسين مستوى المعيشة ومعالجة الإختلالات السريعة. تؤكد اللجنة الدائمة على اهمية تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التعبير عن قضايا المجتمع على اسس ومطرق سلمية تضمن ملامسة قضايا المواطنين الحياتية، وحشد الجهود لتنفيذ الاهداف والانشطة المقنونة في البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ رئيس الجمهورية والبرنامج الانتخابي للمؤتمر على مستوى المجالس المحلية كما تدعم اللجنة الدائمة الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وحث المزيد من الاستثمارات التي تضمن تحسين مستوى المعيشة ومعالجة الإختلالات السريعة.

استنكار محاولات التضييل والتجهيل التي تقوم بها بعض الأحزاب السياسية بهدف النيل من الجهود الوطنية للمؤتمر

٩- استكمال تشكيل اللجان المتخصصة في اطار قيادات الفروع والتي تغطي كافة الجوانب الفكرية والإرشادية والتوجيهية والمنظمية والإدارة والخدمات وبما يكفل مشاركة القطاعات المؤثرة في العمل التنظيمي خلال المرحلة القادمة. ١٠- تنمية الأنشطة الاجتماعية في اطار الدوائر والمديريات وبصورة تحقق التوازن الإيجابي بين النشاطات التنظيمية والاجتماعية، وتيسر للقيم المتناقضة التي تحت على بذل المزيد من التعاون والتكافل وإعداد الخطط والبرامج المنفذة لذلك ١١- توفير الإمكانيات لتطوير فعاليات وأنشطة قطاعي الشباب والمرأة والاهميتها في تفعيل دور القاعدة الجماهيرية للمؤتمر. ١٢- رفع مستوى التنسيق والتواصل مع الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة وقادة الفروع وعلى مستوى كافة جوانب نشاطها وبما يحقق الفعالية المطلوبة للعمل التنظيمي ويرفع من مستواه.

الحمد لله القائل «وقل أعمالوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون، صدق الله العظيم في ظل اجواء مفعمة بالديمقراطية ووسط تفاعلات كبرى للوسط المؤتمري تعبر عن تطلعاته الجادة والمسؤولة نحو خوض مرحلة جديدة باتجاه المستقبل الأفضل. عقدت بأمانة العاصمة بقاعة الشوكاني خلال الفترة من ٢٥ - ٢٩ إبريل ٢٠٠٧م، أعمال الدورة الاعتيادية الثانية للجنة الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والتي جاءت متواكبة مع احتفالات شعبنا بيوم الديمقراطية السابع والعشرين من إبريل، وقد حظيت هذه الدورة بحضور قيادي بارز، كان على رأسه الاخ الأستاذ/ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال الامين العام للمؤتمر الشعبي العام وضم الاخوة/ الأستاذ عبدالعزیز عبدالغني- رئيس مجلس الشورى رئيس الهيئة الشورية، والأستاذ/ عبدالرحمن الكوع- الامين العام المساعد لقطاع الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، والأخت الدكتورة/ أمة الزراق على حمد.. الامين العام المساعد لقطاع شؤون المرأة، والإخوة أعضاء اللجنة العامة والأمانة العامة. وقد ألقى في الجلسة الافتتاحية الاخ/ الامين العام كلمة وقدمت العديد من التقارير عن النشاط التنظيمي لفرع الأمانة خلال فترتي الانعقاد، وقد فتح باب النقاش وقدمت العديد من المداخلات من قبل الاخوة أعضاء اللجنة الدائمة كرست لمناقشة الوثائق المقدمة للدورة والمحتملة في مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية ومقترح التعديلات الدستورية بشأن نظام الفرقتين للسلطة التشريعية، حيث اثنى أعضاء اللجنة الدائمة كافة الوثائق المطروحة بالمناقشات المستفيضة والمسؤولة والتي عبرت عن حرص اللجنة الدائمة على إنتاج هذه المشاريع بحيث ترقى إلى المستوى الذي تعبر فيه عن تطلعات شعبنا وطموحاته. وقد خرجت أعمال الدورة بالعديد من التوصيات في ختام أعمالها على الصعيدين التنظيمي والوطني وعلى النحو التالي:

١- اشادت الدورة بالحضور المتميز للقيادات العليا بالأمانة العامة على رأسها الاخ الأستاذ/ عبدالقادر باجمال امين عام المؤتمر الشعبي العام وقسم إدارته لأعمال الدورة واوصت باعتبار كلمته في الجلسة الافتتاحية للدورة وثيقة من وثاقتها. ٢- أقرت الدورة تقرير النشاط التنظيمي المقدم اليها من قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بالأمانة وكذا الوثائق المقدمة للدورة. ٣- اشادت الدورة بالأداء التنظيمي المتميز لفرع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة خلال الفترة الماضية والذي أفرز النتيجة المتأثرة لمرشحي المؤتمر في الانتخابات الأخيرة وأكدت على أهمية مواصلة الجهود باتجاه تعزيز العمل التنظيمي على مستوى مختلف فروع الدوائر وبما يكفل التوظيف الأمثل للامركزية التنظيمية وإتاحة المشاركة لكافة الكوادر المؤتمرية المؤهلة في إعداد خطط الفروع وبما يستجيب للمعطيات الضرورية الرامية إلى تحقيق مضامين برامج المؤتمر وترجمتها إلى أرض الواقع. ٤- التأكيد على مواصلة البناء المؤسسي والتنظيمي للمؤتمر وتفعيل أدواته الاتصالية مع مختلف القطاعات التنظيمية والهيئات التنفيذية على مستوى امانة العاصمة والمديريات. ٥- التأكيد على أهمية تنشيط طاقم مجالس الفروع بالمديريات وتمكينها من القيام بدورها في تنفيذ التوجيهات المؤتمرية. ٦- أكدت الدورة على ضرورة توفير المتطلبات والإمكانات المبنية في التوصيات والمقترحات في التقرير التنظيمي لفرع وحل المشاكل المالية. ٧- التأكيد على أهمية رفع مستوى مهارات ومعارف الإدارة الانتخابية بالفروع وتزويدها بكافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالجدول الانتخابية والاستعداد المبكر بمراسمها لتفعيل ادوار أعضاء المؤتمر على مستوى مختلف الأطر والتكوينات للاستحقاق الانتخابي القادم المتمثل في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩م.

٨- اشادت الدورة بانتظام الاجتماعات الدورية لقيادة الفرع والثقافة العديدة والنوعية لاجتماعات قيادة الفرع بالتكوينات التنظيمية المختلفة. ٩- اشادت الدورة بالحضور المتميز للقيادات العليا بالأمانة العامة على رأسها الاخ الأستاذ/ عبدالقادر باجمال امين عام المؤتمر الشعبي العام وقسم إدارته لأعمال الدورة واوصت باعتبار كلمته في الجلسة الافتتاحية للدورة وثيقة من وثاقتها. ١٠- أقرت الدورة تقرير النشاط التنظيمي المقدم اليها من قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بالأمانة وكذا الوثائق المقدمة للدورة. ١١- اشادت الدورة بالأداء التنظيمي المتميز لفرع المؤتمر الشعبي العام بأمانة العاصمة خلال الفترة الماضية والذي أفرز النتيجة المتأثرة لمرشحي المؤتمر في الانتخابات الأخيرة وأكدت على أهمية مواصلة الجهود باتجاه تعزيز العمل التنظيمي على مستوى مختلف فروع الدوائر وبما يكفل التوظيف الأمثل للامركزية التنظيمية وإتاحة المشاركة لكافة الكوادر المؤتمرية المؤهلة في إعداد خطط الفروع وبما يستجيب للمعطيات الضرورية الرامية إلى تحقيق مضامين برامج المؤتمر وترجمتها إلى أرض الواقع. ١٢- التأكيد على مواصلة البناء المؤسسي والتنظيمي للمؤتمر وتفعيل أدواته الاتصالية مع مختلف القطاعات التنظيمية والهيئات التنفيذية على مستوى امانة العاصمة والمديريات. ١٣- التأكيد على أهمية تنشيط طاقم مجالس الفروع بالمديريات وتمكينها من القيام بدورها في تنفيذ التوجيهات المؤتمرية. ١٤- أكدت الدورة على ضرورة توفير المتطلبات والإمكانات المبنية في التوصيات والمقترحات في التقرير التنظيمي لفرع وحل المشاكل المالية. ١٥- التأكيد على أهمية رفع مستوى مهارات ومعارف الإدارة الانتخابية بالفروع وتزويدها بكافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالجدول الانتخابية والاستعداد المبكر بمراسمها لتفعيل ادوار أعضاء المؤتمر على مستوى مختلف الأطر والتكوينات للاستحقاق الانتخابي القادم المتمثل في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩م.

١٦- التأكيد على قيام الأطر والتكوينات التنظيمية للمؤتمر بتنظيم خطط النوعية بالدعوات الوطنية التي وجهها فخامة الاخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام، والهادفة إلى مكافحة التطرف والخطو والإرهاب وتعميق وتجذير الوسطية والاعتدال وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي وحشد التفاعلات مع هذه الدعوات وبما يعمل على بلورتها إلى الواقع وعلى المستوى الوطني. ١٧- تشييد الدورة بجهود الأمانة العامة لإعادة الهيكلة للبناء التنظيمي القيادي بما فيها الأوضاع للدوائر في الامانة العامة. ثانياً: على الصعيد الوطني: ١- تدوين اللجنة الدائمة الفرعية بأمانة العاصمة الأعمال والممارسات الازمائية التي تقوم بها عناصر التخريب في بعض مديريات محافظة صعده، من ممارسات تستهدف أمن واستقرار الوطن والمساس بمكتسباته العظيمة واتجاهات قيادته السياسية في ظل الوحدة والاستقرار والتشكك في خياراته الوطنية في ظل نهج الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وحقوق الإنسان

في كلمته لدى اجتماع اللجنة الدائمة المحلية بعمران الزهيري: العمل السياسي أمانة وطنية يجب صونها

راسها الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة والحوار وقال: فالعمل السياسي أمانة وطنية ينبغي علينا صونها والتعاظم معها بقصد وإخلاص وفاء لجماهيرنا التي اولتنا ثققتها في قيادة مسيرة الوطن. وتابع الزهيري: ان تنظيمكم الرائد المؤتمر الشعبي العام ينطلق خلال المرحلة الراهنة من حقيقة ان تعزيز البناء التنظيمي والسياسي على الوطن ونهضته ومجزئاته الخالدة لذلك

دعا الاخ احمد الزهيري - عضو اللجنة العامة - رئيس الدائرة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام جميع تكوينات المؤتمر الى حشد طاقاتها وتطوير أدائها ورفع درجات انضباطها ودية تنفيذها لمسئولياتها الوطنية. واكد في كلمة الأمين العام والتي القاها نيابة عنه في اجتماع اللجنة الدائمة المحلية في فرع التنظيم بمحافظة عمران الاسبوع الماضي على ضرورة العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود من أجل الارتقاء بالأداء التنظيمي وتوجيه التوعية بالمبادئ المؤتمرية والاهداف النبيلة التي قام المؤتمر من أجلها وأعلن نفسه حارساً ومدافعاً أميناً من أجل تحقيقها وعلى

تحررت القوى الغلامية لتنفيذ أعمالها الاجرامية والارهابية مستهدفة ابناءنا واخواننا في القوات المسلحة. ونحن رئيس الدائرة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام ايرك الشعب اليمني الحقيقية المؤامرة التي تستهدف النظام الجمهوري والثورة المباركة عندما حول الحكومة لاحتلال الاجراءات الرادعة ضد الارهاب وتجفيف منابعها ايا كان مصدرها وممولها وانتمائها..

تنبؤ: ورد في العدد الماضي اخطاء مطبعية في هذا الخبر ولأنها تعيد «الميثاق» ونشره وتعتبر.

مؤكد ان هذا القانون مع الاحزاب ويان التطلع حول هذا الجانب يستهدف تحقيق انضباطية محكمة توازن بين مختلف الحقوق بين جميع اطراف العلاقة - الصحافة، والمتلقين واصحاب القضايا- وفي اطار اعلام حرفي وصحافة حرفية.

مؤكد ان ذلك يمثل الجوهر الاساسي لاتجاح الاستثمار والوصول الى تحقيق الاهداف المنشودة، والتي لا يمكن لها ان تتحقق إلا من خلال بذل المزيد من الجهود ومدى قدرتنا على تهيئة اجواء استثمارية سليمة يسود خلالها قيم انسانية بكل اسسها ووقوعها.

مؤكد ان ذلك يمثل الجوهر الاساسي لاتجاح الاستثمار والوصول الى تحقيق الاهداف المنشودة، والتي لا يمكن لها ان تتحقق إلا من خلال بذل المزيد من الجهود ومدى قدرتنا على تهيئة اجواء استثمارية سليمة يسود خلالها قيم انسانية بكل اسسها ووقوعها. وحول مسجريات الحوار مع الاحزاب والتنظيمات السياسية اوضح الاخ عبدالقادر باجمال ان الحوار مع الاحزاب يعد موضوعاً طويلاً بكل مايمثل من محتويات وموضوعات اساسها الاتفاق على وثيقة تجعل من عملية الحوار عملاً جدياً ووطنياً وتحقيق هذه الغاية. مبيناً الفرق بين هدف التوافق والاتفاق مع الاحزاب مشيراً الى حرص المؤتمر على تحقيق التوافق مع الاحزاب باعتبار الجميع يتحضررون في اطار المشاركة الوطنية والتي تعزز معها القدرة السياسية والاقتصادية ويان المؤتمر يتطلع الى هذا التوافق مع الجميع على اسس تستند اليها قواعد وطنية قوية وليس محمولاً على قواعد اعلامية او غيرها، توافق بنظر المستقبل ويضمن عدم العودة الى الانزواء بمجلس الشورى اى ما يقارب من لتعديل الدستوري سيتمخبر وهو ما يتطلب الحوار حول..

مشيراً الى ان هناك بعض التعديلات الدستورية التي تتطلب اجراءها ثلاثة ارباع الاصوات بمجلس الشورى اى ما يقارب من ٢٢٦ عضواً وتتحتاج الى دقة وادارة هذه العملية وليس بالضرورة الاعتماد على اعضاء المؤتمر باعتبار ذلك يمثل قضية وطنية دستورية لا بد من الوصول بها الى حوار وبعيداً عن كوننا في المؤتمر نعد ديناميكية